CD/1891

14 September 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر نزع السلاح

جمهورية إيران الإسلامية

ورقة عمل

ورقة موقف مجموعة الـ ٢١ من نزع السلاح النووي

١- تعرب مجموعة الـ ٢١ من جديد عن قلقها إزاء ما يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها من خطر على البشرية. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيظل خطر انتشارها قائماً.

٢- وتود المجموعة التذكير في هذا الصدد بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأول ١(١)، المعتمد بالإجماع في عام ١٩٤٦، دعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.

٣- وتود المجموعة أيضاً التذكير بأن الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المعقودة في عام ١٩٧٨ بشأن نزع السلاح قد أولت أولوية عليا لهدف نزع السلاح النووي.

٤- وعلاوة على ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية، في فتواها الصادرة في عام ١٩٩٦، إلى وجود التزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعّالة، وبالخروج من هذه المفاوضات بنتيجة.

٥- وأعاد إعلان الألفية الصادر في عام ٢٠٠٠ أيضاً تأكيد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تسعى جاهدة إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية.

٦- لذا، فإن المجموعة تؤكد مجدداً، مثلما جاء في بياناتها السابقة أمام مؤتمر نزع السلاح، أن "تحقيق نزع السلاح النووي الكامل يظل أولى أولوياتها".

الرجاء إعادة الاستعمال

٧- وتود مجموعة الـ ٢١ توجيه الانتباه إلى المساهمات التالية للمجموعة في مداولات هذا المؤتمر بشأن نزع السلاح النووي:

(أ) ورقة العمل المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي وبنزع السلاح النووي، المقدمة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩ (CD/36/Rev.1)؛

(ب) ورقة العمل المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي وبنزع السلاح النووي، المقدمة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ (CD/116)؛

(ج) ورقة العمل المقدمة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٣ (CD/341)؛

(د) مشروع ولاية لجنة مخصصة للبند ٢ من جدول الأعمال، مقدم في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ (CD/819)؛

(هـ) مقترح لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، مقدم في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ (CD/1388)؛

(و) مقترح بشأن برنامج العمل، مقدم في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (CD/1462)؛

(ز) مقترح بشأن برنامج العمل، مقدم في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (CD/1570)؛

(ح) مشروع مقرر وولاية للجنة مخصصة لنزع السلاح، مقدم في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ (CD/1571).

٨- وقد أحاطت مجموعة الـ ٢١ علماً بعدد من البيانات الرسمية الحديثة التي أدلت بها الدول، ومنها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وأخرى أدلى بها ساسة وعلماء بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي وبشأن رؤية هذه الجهات لعالم خالٍ من الأسلحة النووية. وإن المجموعة، إذ تعتقد أن تداعيات تلك المبادرات تحتاج إلى مزيدٍ من التحري، ليحدوها الأمل في أن تفضي إلى فرص جديدة لإحراز تقدم جدي في مجال نزع السلاح النووي، بما في ذلك داخل مؤتمر نزع السلاح.

٩- وإذ تشدد المجموعة على التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فإنها تعيد تأكيد استعدادها لبدء التفاوض بشأن برنامج مرحلي لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك التفاوض حول عقد اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

١٠- وبناءً عليه، ترى المجموعة أن إبرام اتفاقية دولية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية سوف يشكل خطوة هامة في برنامج مرحلي نحو إزالة الأسلحة النووية إزالةً تامةً ضمن إطار زمني محدد.

١١- وفي هذا الصدد تشدد المجموعة على أن المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق وعدم العدول يجب أن تُطبّق على جميع تدابير نزع السلاح النووي.

١٢- وتلاحظ مجموعة الـ ٢١ التدابير التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تحديد سلاحها النووي وتشجعها على اتخاذ المزيد من تلك التدابير. وفي حين تعرب المجموعة مجدداً عن قلقها العميق إزاء بطء التقدم صوب نزع السلاح النووي وعدم تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية نحو إزالة ترساناتها النووية إزالةً تامةً، فهي تؤكد أهمية التنفيذ الفعّال، خطوةً خطوةً، لتدابير ملموسة من أجل تحقيق هدف إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

١٣- وتؤكد مجموعة الـ ٢١ من جديد أن هدفي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مترابطان جوهرياً ومتساندان.

١٤- وتود مجموعة الـ ٢١ أن تبرز، على نحو ما جاء في البيان الذي أدلت به في الجلسة العامة المعقودة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، أن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز أكدوا مجدداً، في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة شرم الشيخ المعقود في عام ٢٠٠٩، "أهمية مؤتمر نزع السلاح، باعتباره الهيئة الوحيدة للتفاوض متعدد الأطراف المعنية بنزع السلاح، وأكدوا مجدداً دعوتهم مؤتمر نزع السلاح إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن، من خلال القيام بأمور منها إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي بأسرع ما يمكن وعلى سبيل الأولوية القصوى. وشددوا على ضرورة بدء مفاوضات حول برنامج مرحلي للتخلص الكامل من الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وأكدوا مجدداً أهمية النتيجة التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية بالإجماع والتي تفيد بأن هناك التزاماً بمواصلة المفاوضات بحسن نية والانتهاء منها إلى نتيجة تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع صوره في ظل رقابة دولية صارمة وفعّالة".

١٥- وإن أعضاء مجموعة الـ ٢١ من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار يلاحظون بارتياح نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عُقد في نيويورك في الفترة ما بين ٣ و٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠. وترحب هذه الدول بموافقة مؤتمر الاستعراض على عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول الشرق الأوسط ويتناول موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وبإعادة تأكيد أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أمل أن يؤدي ذلك إلى التنفيذ الكامل للقرار المتعلق بالشرق الأوسط والصادر في عام ١٩٩٥ عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. ويلاحظ أعضاء مجموعة الـ ٢١ من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار كذلك أن الدول الحائزة للأسلحة النووية اتفقت في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ٢٠١٠ على تقديم تقارير إلى اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٤ بشأن تعهداتها المتصلة بنزع السلاح النووي، وبأن يقوم مؤتمر الاستعراض المقرر عقده في عام ٢٠١٥ بتقييم ودراسة الخطوات المقبلة صوب تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة تنفيذاً كاملاً؛ وتكرر هذه الدول مناشدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية قبول إطار زمني محدد وملزم

قانوناً لإزالة الأسلحة النووية إزالةً تامةً. وهي أيضاً تحد ما يشجعها في التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتسريع وتيرة التقدم الملموس في الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي والواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض المعقود في عام ٢٠٠٠، وتعرب عن أملها في أن يفضي ذلك إلى تنفيذ الخطوات العملية لنزع السلاح النووي تنفيذاً كاملاً وواضحاً. وهي تذكِّر أيضاً بأن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار قد اتفقت على أمور من بينها قيام مؤتمر نزع السلاح على الفور بإنشاء هيئة فرعية تعنى بنزع الأسلحة النووية.

١٦- وتؤكد مجموعة الـ ٢١ أن التقدم في نزع السلاح النووي وفي عدم انتشار الأسلحة النووية بكل جوانبه ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتعيد المجموعة تأكيد أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح، واتباع نُهج عالمية وإقليمية، واتخاذ تدابير لبناء الثقة، هي أمور متكاملة وينبغي، كلما تسنى ذلك، مواصلتها في آن معاً، تدعيماً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

١٧- وثمة أيضاً حاجة حقيقية وملحة إلى إلغاء دور الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية الاستراتيجية والسياسات الأمنية وذلك للتقليل إلى أدنى حد من خطر استعمال تلك الأسلحة في أي وقت ولتسهيل عملية إزالتها. وفي هذا الصدد، تذكّر المجموعة بتأييدها القوي لأهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/63/41 المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والمتعلق بمسألة "تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية" وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٧/٦٤ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والمعنون "تخفيض الخطر النووي"، باعتبار تلك الأهداف خطوات عملية صوب تعزيز مستوى الثقة والشفافية في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار.

١٨- وريثما تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن صك شامل وغير مشروط وملزم قانوناً لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وفي هذا السياق، تذكّر المجموعة بالفقرتين ٣٢ و٥٩ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، اللتين أبرزتا الحاجة إلى وضع ترتيبات فعالة، حسب الاقتضاء، لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

١٩- وتشدد مجموعة الـ ٢١ على مغزى انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي لها القيام بأمور منها المساهمة في عملية نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة قولها إن بلوغ أهداف المعاهدة بلوغاً كاملاً يستدعي استمرار التزام جميع الدول الموقعة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي.

٢٠- وتؤكد مجموعة الـ ٢١ مرة أخرى ما تتسم به الدبلوماسية المتعددة الأطراف من صلاحية مطلقة في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعبر عن عزمها على تشجيع نهج تعددية الأطراف باعتباره المبدأ الأساسي للتفاوض في هذين المجالين. وفي هذا الصدد، تؤيد المجموعة بقوة أهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/٦٤ الصادر في عام ٢٠٠٩ والمتعلق بمسألة "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

٢١- لذلك، تنادي مجموعة الـ ٢١ ببذل جهود متجددة في سبيل الخروج من المأزق الحالي في نزع السلاح النووي، لا سيما فيما يتعلق باعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح يكون متوازناً وشاملاً. وتأمل المجموعة صادقة أن يتسنى للمؤتمر، في دورة هذا العام، أن يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل الذي لا غنى عنه للمضي قُدماً في جدول أعمال نزع السلاح.

٢٢- ونظراً إلى التزام مجموعة الـ ٢١ القوي بنزع السلاح النووي، فإنها تكرر اقتراح الخطوات الملموسة التالية من أجل تعزيز هدف نزع السلاح النووي:

(أ) إعادة تأكيد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً لا لُبس فيه بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛

(ب) إلغاء دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية؛

(ج) قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باعتماد تدابير للحد من الخطر النووي، مثل إلغاء التأهب بالأسلحة النووية وتخفيف الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية؛

(د) التفاوض بشأن صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛

(هـ) التفاوض على اتفاقية بشأن الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛

(و) التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تحظر استحداثها وإنتاجها وتخزينها واستعمالها وتقضي بتدميرها، مما يفضي إلى إزالة الأسلحة النووية إزالة شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها، وذلك ضمن إطار زمني محدد.

٢٣- وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن أملها في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التعجيل بالشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ضمن برنامج عمله.